النائب د. ميشال موسى

رئيس لجنة حقوق الانسان

استعاد اللبنانيون قبل 11 يوما، في 13 نيسان الجاري، ذكرى مريرة، علّ الذكرى تنفع.

استعادوا صورا من حرب بشعة، قتلت، وهجّرت، وخطفت وأخفت... ودمّرت البنيان والكيان.

بعض اللبنانيين هاجر طلبا للحياة والأمان.

وبعض اللبنانيين صمد لأكثر من سبب، بين قذائف الموت، وتمكن بقدرة قادر من الافلات من حواجز الخطف والقتل.

من أولئك الذين واجهوا الحرب العبثية، كوكبة عزيزة من أهلنا، أزواجا وأشقاء وفلذات أكباد، فقدوا في ظروف معلومة مجهولة، وظل مصيرهم يؤرق ذويهم وأصحاب الضمير الانساني، مشكلا وصمة سوداء في مسيرة السلم الأهلي التي أنهت الحرب ولم تنه ذيولها.

أيها السيدات والسادة،

سبعة وثلاثون عاما... مسيرة نضال شاقة، اجتمعتم فيها نساء ورجالا، من بيروت وسائر المناطق، لاتفرقكم طائفية أو مذهبية او انتماء سياسي، ولا تعوقكم حواجز مفتعلة، متعاهدين التمسك بحقكم في معرفة مصير أحبائكم.

منكم من سقط قهرا أو مرضا أو تعبا أو شيخوخة...

ومنكم من لايزال يناضل كأنه في اليوم الأول من زمن فقد عزيزه.

وبعد 28 عاما من انتهاء الحرب، ونضال لا يعرف الكلل، تشهد له ساحات بيروت وشوارعها، وترهيب وترغيب للتخلي عن قضيتكم الحقة، تحقّق لكم بفضل ارادتكم واصراركم على أحقية قضيتكم، ما كنتم تتطلعون اليه من اعتراف رسمي بهذه الفئة الغالية المغيّبة، عبر اقرار قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسرا باجماع القوى السياسية في لبنان، والذي طوى مرحلة طويلة من الدموع والآلام، ليفتح أفقا واعدا أمام حل علمي قانوني وانساني، يميط اللثام عن مصير أحبائكم.

أيها السيدات والسادة،

لا يمكن لمن يخوض قضية المفقودين والمخفيين قسرا، الا ان يتوقف عند ناشطة آمنت بقضيتها، وحركت بصرختها الأولى أفئدة مفجوعة، عنيت بها السيدة وداد حلواني التي كان لنا

شرف مواكبة نضالها مع أعضاء لجنة أهالي المفقودين، أمهات وشقيقات وزوجات، في اتجاه مجلس النواب والهيئات المدنية والدولية المعنية، والتي استطاعت بصبرها وعنادها في الحق، أن تستقطب مع هذه اللجنة الرأي العام اللبناني والجهات السياسية والرسمية، وصولا الى اقرار القانون في 13 تشرين الثاني 2018.

كذلك لا بد من أن نحيي أرواح الذين غابوا عن اللجنة بأجسادهم، ولا سيما منهم غازي عاد وسنان براج.

ان اقرار قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسرا، خطوة متقدمة على طريق حل هذه القضية الوطنية، غير ان اكتمالها يستدعي اسراع الحكومة في تنفيذ اجراءات هذا القانون، عبر تشكيل الهيئة الوطنية وتسمية مرشحيها، وفقا لمعايير الكفاءة والنزاهة والصدقية، ومواكبة جمع العيّنات البيولوجية من الأهالي، وتسلم العيّنات التي باشرت جمعها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

اننا في اللجنة النيابية لحقوق الانسان، سنبقى الى جانبكم في نضالكم من اجل متابعة تنفيذ القانون، متطلعين معكم الى كشف مصير أحبائكم، بعد زهاء ثلاثة عقود على اتفاق الطائف.

ولا بد لي اخيرا من أن اكبر رسالة الغفران التي أطلقتها السيدة حلواني بعد اقرار القانون، بقولها: "نحن نغفر توقا الى وطن يوحدنا، الى وطن ينفض عنه قيم الحرب ليكرس قيم السلم الحقيقية حيث المساواة والاحترام المتبادل. غفراننا ليس امرا شخصيا بيننا وبين اي كان. غفراننا رسالة انسانية نقايض فيها المسامحة عن جرائم الماضي".